التعاون الاقتصادى العربى
دوافعه وعوائقه

للدكتور محمد حلمى مراد
الأستاذ المحاضر بالمعهد

— أولا —

الدوافع العامة للتعاون الاقتصادى العربى

١ — عصر التجمعات الاقتصادية الكبرى :

يتميز العصر الذى نعيش فيه بأنه عصر الوحدات الاقتصادية الكبرى ؛ فالدول العظمى التى استطاعت أن تتفوق فى هذه الحقبة من تاريخ العالم هى الدول المتسعة الأرجاء التى تضم مئات الملايين من السكان ، وتمتلك الموارد الطبيعية المتنوعة ، وتتعدد بها الأجواء ، وتنبسط فيها الأراضى المزروعة ، وهو ما ينطبق على الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية .

كما استطاعت الصين بهذه الإمكانيات التى تتمتع بها وبالجدية فى العمل وإرادة النهوض أن تقفز قفزة واسعة فى ميدان التقدم الاقتصادى والتكنولوجى اضطر خصومها للاعتراف بها وقبولها عضواً فى الأمم المتحدة .

وقد وجدت دول أوروبا الغربية أن تقدمها الاقتصادى والحضارى ، وكيانها السياسى بين هذه الدول العملاقة يتطلب منها التكتل فيما بينها اقتصاديا . فكانت السوق الأوروبية المشتركة من ناحية ، ومنطقة التجارة الحرة من ناحية أخرى .

ولم تغفل البلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية بدورها عن مزايا التكتل الاقتصادى فبالإضافة إلى تنسيق خططها الاقتصادية وتقوية قواعدها الصناعية وتحسين مستويات معيشة شعوبها ، فان تكتلها الاقتصادى يعطيها فى ذات الوقت قوة سياسية تمكنها من الدفاع عن نفسها والتعاون مع دول العالم الثالث. ولذلك أقامت هذه الدول فيما بينها « منظمة التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية » المعروفة باسم « الكوميكون » .

وفطنت دول أمريكا اللاتينية إلى فائدة التكتل الاقتصادى فى معالجة ما تعانيه من تخلف ، فأنشأت سوقا مشتركا يخلق سعة سوقية لمنتجاتها ، وينمى التجارة بينها ، مما يعاونها على زيادة إمكانيات التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة .

وهكذا نرى أن هناك اتجاها عاما نحو التجمع أو التكتل الاقتصادى على الصعيد الأقليمى — إدراكا لفوائده الكثيرة — شمل بلدان العالم على اختلاف مستوياتها ونظمها الاقتصادية ، المتخلفة منها والمتقدمة ، الاشتراكية منها والرأسمالية .

٢ — فوائد التعاون الاقتصادى :

وإذا كان التعاون الاقتصادى بين البلاد المتفقة المشارب ظاهرة عامة فى العالم ، فان فائدة هذا التعاون بين أقطار الوطن العربى تغدو أكثر وضوحا . فهذا التعاون هو سبيل البلاد العربية لتحقيق أملها فى التنمية الاقتصادية التى تخرجها من التخلف الاقتصادى الذى تجاهد فى سبيل القضاء عليه بعد أن تخلصت من سيطرة الاستعمار الأجنبى الذى فرضه عليها نتيجة سياسته الاقتصادية التى كان يستهدف من ورائها جعلها موردا للمواد الأولية وسوقا لتصريف منتجاته الصناعية .

فالبلاد التى تسعى للنمو الاقتصادى تعمل على تحقيق نوع من التكامل مع غيرها لكى تضمن سوقا كبيرة نسبيا لمنتجات صناعتها الناشئة ، فتستطيع

أن تقيم مشروعات كبيرة الحجم بحيث تفيد من مزايا الإنتاج الكبير من ناحية، وتكفل تصريف منتجاتها حتى يمكنها البقاء والاستمرار من ناحية أخرى .

والواقع أن نقطة الضعف الرئيسية فى الصناعات بمعظم أجزاء الوطن العربى هى صغر حجم المشروعات الصناعية ، وضيق نطاق الأسواق المحلية ، مع عدم إمكان منافسة الصناعات الأجنبية العريقة فى الأسواق الخارجية . وهكذا لايمكنها الإفادة من الوفورات الداخلية والخارجية ، وترتفع نفقة الإنتاج فوق المعدل الاقتصادى الأمثل ، ويلزم أن تعيش هذه الصناعات الناشئة وراء الأسوار الحامية .

فضلا عن هذا فان التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية يزيد من قوتها التفاوضية مع الدول الأجنبية ويقلل مما تتعرض له من عدم المناعة فى علاقاتها مع العالم الخارجى . ويتضح ذلك سواء بالنسبة لما تصدره من مواد أولية — زراعية كانت أم معدنية — للخارج ، أو بالنسبة لاستيراد ماتحتاج اليه من آلات وغيرها من المنتجات الصناعية حيث أن الدول الصناعية لن تتعامل مع وحدات صغيرة متفرقة بل ستتعامل مع كتلة موحدة ذات سياسات ومصالح وأهداف موحدة . فان من أكبر الأخطار التى تتعرض لها البلاد المتخلفة أن تصريف منتجاتها الأولية يقع تحت رحمة الطلب عليها من جانب الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، كما تخضع وارداتها لقوة مركز تلك الاقتصاديات .

هذا إلى أن التعاون الاقتصادى الوثيق بين البلاد العربية يمكنها من مقاومة النتائج الضارة التى قد تتعرض لها نتيجة وجود تكتلات اقتصادية أخرى لها أثرها المؤكد فى تحول مسارات التجارة الخارجية .

٣ — التكامل الاقتصادى سبيل الوحدة :

وإذا كانت الشعوب العربية تتطلع إلى تحقيق الوحدة السياسية بين أقطارها لضمان منعتها وسلامتها ، وللوقوف فى وجه المحاولات العدوانية وأطماع التوسع

الإسرائيلى ، فان هذه الوحدة السياسية لن تقوم لها قائمة على قاعدة صلبة تضمن لها الاستمرار فى مواجهة ماقد يتهددها من الداخل أو الخارج إلا إذا استندت إلى وحدة اقتصادية تتشابك فيها المصالح المادية للبلاد العربية بحيث يصعب معها الانفصال مرة أخرى عند حدوث أزمة طارئة أووقوع خلاف عارض .

وهذا هو السبيل الذى قامت على أساسه الوحدات السياسية القوية فى تاريخ العالم ، بل هذا هو السبيل الذى تنتهجه حاليا دول أوروبا الغربية إذ أقامت فيما بينها السوق الأوروبية المشتركة كخطوة أولى للوصول إلى تحقيق وحدة أوربا السياسية .

ولنا فى تجربتنا خير شاهد على ذلك ، فان ماأصاب محاولات الوحدة العربية السابقة من نكسات كان بسبب التغاضى عن جوهر كل وحدة ألاوهو الاقتصاد . فكل وحدة سياسية تقوم على غير قاعدة محكمة من الوحدة الاقتصادية تظل عرضة للانحلال لأوهن الأسباب لأنه لايكلف أكثر من العدول عن بعض مظاهر الوحدة السياسية من قيام تنظيمات سياسية مشتركة وتوحيد للأناشيد والأعلام .

وإذا كان التعاون الاقتصادى العربى يصطدم دائما بالعقبات السياسية ، فإنه كان يمكن لهـذا التعاون — لوأنه قطع مراحل من التطور طوال ما مر من وقت طويل — أن يتغلب على تلك العقبات السياسية ويجعلها غير ذات موضوع .

فهل آن لنا أن نغير أسلوب معالجة وتحقيق الوحدة العربية بحيث تكون لغة التفاهم المقبلة لغة اقتصادية لاتعتمد على مجرد العواطف والاشعار ، ولكن تقوم على أسس عملية واقعية يراعى فيها حفظ مصالح الجميع ؟

— ثانيا —

الأسباب الموجبة للتعاون العربى فى مجال البترول

فاذا انتقلنا من ميدان التعاون الاقتصادى العربى بصفة عامة إلى مجال التعاون بين البلاد العربية فى ميدان البترول بالذات ، نجد أن هذا التعاون لم يعد أمرا يحتمل التغاضى عن إدراك ضرورته ، أو التباطؤ فى إخراجه إلى حيز الوجود بطريقة جادة وفعالة .

والواقع أن أهمية هذا التعاون لم تعد مقصورة على الإفادة من البترول العربى لخير البلاد العربية سواء بالتكتل للوقوف أمام التحديات والضغوط المختلفة ، أو بالاشتراك فى إقامة الصناعات والمشروعات البترولية الكبيرة ، أو بالتضافر فى مجال البحوث العلمية والفنية البترولية وإعداد الفنيين والإداريين اللازمين لتعريب الصناعة البترولية — بل إن الأمر الذى أصبح أخطر من ذلك أنه بدت فى الأفق اتجاهات ترمى للتفرقة بين البلاد العربية المنتجة للبترول عن طريق إثارة التضارب بين مصالحها البترولية .

فقد بدأ الحديث عن منافسة بترول شمال أفريقيا وبصفة خاصة البترول الليبى للبترول المنتج فى الخليج العربى ، ونشطت الدعاية الموعز بها من بعض الشركات الأجنبية بأن البترول الليبى المرتفع الجودة لقلة نسبة الكبريت فيه والقريب من الأسواق المستهلكة فى أوروبا الغربية — يشكل خطراً على بترول الخليج العربى ويضعف من قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية .

كما شهد عام ١٩٦٩ انضمام إمارة جديدة وهى إمارة دبى إلى الإمارات المنتجة والمصـــدرة للبترول فى الخليج العـــربى وهى البحرين وقطر وأبوظبى وعمان .

ودخلت سوريا كذلك فى مجال الإنتاج البترولى وبلغ معدل انتاجها ٥٠ ألف برميل يوميا ينتظر أن يتضاعف خلال عام .

وهذا التوسع فى مصادر البترول العربى ، واحتمال الزيادة فى إنتاجه دون تنسيق بين البلدان المنتجة يخشى أن يؤدى إلى التسابق على تصريفه أو إلى تدهور أسعاره . ومن هنا فان الدول العربية ذات المصالح البترولية يجب أن تنسق فيما بينها العمل فى مجال البترول ، كما اتفقت المصالح الغربية فى هذا المجال والا فإن العواقب ستكون وخيمة .

ولننتقل إلى مناقشة مبررات الحاجة إلى هذا التعاون بعيداً عن هذا التخوف من بث الفرقة بين البلاد العربية المنتجة للبترول .

١ ــ خلق قوة عربية مؤثرة فى سوق البترول : ان توحيد الجهد البترولى العربى يعتبر أمراً لازما لإيجاد قوة تفاوضية تستطيع أن تصمد فى مواجهة الشركات الاحتكارية الكبرى صاحبة عقود الامتياز لتحسين شروط هذه العقود بما يتفق مع منطق العدالة ومقتضيات التنمية ، ولرسم سياسة موحدة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية للدول المستهلكة للبترول العربى ، ولوضع تخطيط لمعدلات إنتاج البترول العربى وسياسة تسويقه بما يتلاءم مع الظروف التنافسية المستجدة فى السوق العالمى للبترول حفاظا على مكانته وسعره .

(ا) مجابهة الشركات الاحتكارية الكبرى : منحت الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وصاحبة الحق الأول فى ثروتها الدفينة فى أرضها استخراج بتروله لشركات عالمية احتكارية بشروط مجحفة فى وقت كانت هذه البلاد مجردة من خصائص سيادتها ومن حرية الاختيار ، مفتقرة إلى أى مورد اقتصادى ، غير مدركة لأهمية البترول وآثاره الواسعة النطاق . ولذا فقد خضعت للشروط والأوضاع التى أملتها الشركات الاحتكارية ومن ورائها حكوماتها التى كانت تسيطر على المنطقة سياسيا وعسكريا فى ذلك الحين.

ولقد حققت الشركات الكبرى الاحتكارية هذه القوة المسيطرة مما تحصل عليه من أرباح طائلة نتيجة الأسعار الظالمة التى تفرضها للبترول الخام

العربي مستغلة فى ذلك نقل أرباحها إلى المراحل التالية للإنتاج وذلك باعتبارها شركات متكاملة مما يقلل من عوائد البترول المستحقة للدول العربية المنتجة .

هذا ولاتفيد الدول العربية من عمليات تصنيع الزيت الخام ؛ إذ المشاهد أن الشركات البترولية الكبرى تركز جهودها فى البلاد العربية على استخراج الخام وتصديره ، وتوظف ماتجنيه فى هذه العملية من أرباح لتصنيع البترول فى البلدان المتقدمة . وهذا هوسبب تأخر صناعة التكرير فى البلاد العربية ، وعدم نمو الصناعات المرتبطة فى مراكز الطاقة أو المكملة لهـــا كصناعة البتروكيماويات .

بل الأدهى من ذلك أن هذه الشركات تستخدم جزءا كبيراً من أرباحها فى البلاد العربية للبحث والتنقيب عن البترول خارج البلدان العربية وبصفة خاصة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . وهكذا تسهم البلاد العربية بطريق غير مباشر فى الكشف عن مصادر جديدة للبترول خارج العالم العربى وتخلق بنفسها أسباب تدهور قيمة ثرواتها من البترول والغاز .

هذا إلى أن مجموعة الشركات الكبرى تنسق معدلات إنتاج البترول من مناطقه المختلفة بما يؤدى إلى تحقيق أغراض لاتتفق ومنطق الاقتصاد المجرد بل بقصد الإبقاء على الكثير من مصادر البترول المرتفعة التكاليف على حساب المناطق البترولية العربية المنخفضة التكاليف.

إن هذه النقائض والمخاطر ستظل قائمة طالما تتمتع شركات البترول الأجنبية بحرية العمل المطلقة لتوجيه استثماراتها كما تشاء بما يحقق مصالحها الخاصة ومصالح الدول الصناعية التى تنتمى إليها .

وإذا كانت الظروف فى المنطقة العربية التى منحت العقود قد تغيرت تغيراً جذريا ، وظهرت عقود بترولية مبرأة من النصوص المقيدة للسيادة الوطنية بل تمنح الدولة مزايا مالية وفنية وإدارية تفوق بمدى واسع ماتقرره الاتفاقات الاحتكارية القديمة ، فان من حق البلاد المنتجة المرتبطة بمثل هذه الاتفاقات

أن تعدلها لتنسق مع الأنماط الجديدة وهو ماتقضى به نظرية تغيير الظروف فى القانون ، بل إن الأمم المتحدة بقرار جمعيتها العامة الصادر فى ٢٥ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٦ اعترفت بحق الدول جميعا وبوجه خاص الدول النامية فى زيادة دورها فى إدارة المشروعات القائمة على رأس المال الأجنبى ، وفى زيادة نصيبها من المزايا والأرباح الناشئة على أساس عادل ، مع مراعاة احتياجات الشعوب للتنمية وأهدافها فى الدول المذكورة والارتباطات التعاقدية المقبولة من الطرفين .

على أنه بالرغم من ذلك فان تحسن الشروط المجحفة بالدول مانحة عقود الامتياز الاحتكارية القديمة ، والحيلولة دون استمرار مجموعة الشركات الكبرى فى سياستها الضارة بالصالح العربى ، يحتاج إلى موقف موحد للدول العربيـــة .

(ب) مقابلة التكتلات الاقتصادية الدولية : إن دول أوروبا الغربية وهى دول صناعية متقدمة قد وجدت من صالحها أن تنتظم فى جبهةاقتصادية واحدة ، فجمعت شملها فى إطار « منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى » ثم رأت بعض هذه الدول أنها فى حاجة إلى جبهة أشد تماسكا ، فقامت « السوق الأوربية المشتركة » . وبالرغم من أن هذه المنظمات ليست منظمات بترولية إلا أن البترول يمثل جانبا هاما من نشاطها . إذ ترسم سياسة موحدة إزاء مشكلة الطاقة بوجه عام والبترول بوجه خاص لأنها تعتمد على استيراده . وتوجد ضمن أجهزة السوق الأوروبية المشتركة لجنة تعرف باسم« لجنة الطاقة » .

وتسعى دول أوروبا الغربية — وهى مع اليابان تعتبر السوق الرئيسى للبترول العربى — للحصول على ما يلزمها من البترول بأقل سعر ممكن . كما عمدت إلى البحث عن البترول بنفسها داخل حدودها أوخارجها حتى لاتعتمد اعتماداً كليا على البترول العربى تأمينا لضمان ورود البترول إليها بصفة منتظمة.

كما تتبع أوروبا الغربية سياسة مدروسة بقصد حماية صناعة استخراج الفحم حماية مصطنعة منافسة البترول . فتحمّل الوقود البترولى الثقيل بضرائب باهظة تستخدمها فى تمويل مناجم الفحم ذات التكلفة غير الاقتصادية حتى لاتتوقف عن العمل . ويرجع انتهاج سياسة حماية الفحم على حساب البترول إلى اعتبارين أساسيين : القوة السياسية لعمال الفحم فى أوروبا، واعتبارات الأمن القومى التى تتطلب الحرص من عدم انتظام تدفق البترول من مصادره فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أسواق أوروبا كما حدث فى خريف ١٩٥٦ وصيف ١٩٦٧ .

غير أن الخسائر الناجمة عن تشغيل مناجم الفحم بالنسبة لاستخدام البترول تزيد على أجور عمال الفحم، فضلا عن أنه ليس من المستحيل استيعاب عمال الفحم فى الصناعات الأخرى بما فيها صناعة البترول .

ويقتضى هذا التكتل من جانب هذه الدول المستهلكة للبترول العربى أن توحد الدول العربية المنتجة للبترول صفوفها فى جهة واحدة أيضا للدفاع عن مصالحها إزاء هذه السياسات التى تستهدف المساس بها .

(ج) مواجهة الظروف التنافسية المستجدة : إن البترول العربى يواجه فى الآونة الحاضرة ظروفاً تنافسية ناشئة من السعى لإيجاد مناطق بترولية جديدة ، والزيادة فى إنتاج البترول لدى الدول الصديقة سواء فى أفريقيا أو الاتحاد السوفيتى . كما ينتظر أن تواجه مستقبلا منافسة من مصادر جديدة للطاقة .

وهذه الظروف التنافسية تقتضى إعمال الفكر والدراسة ، لمحاولة التوفيق بين الاعتبارات المختلفة للحفاظ على ثروة البلاد البترولية ، ومنع أسعار البترول العربى من التدهور نتيجة عدم التنسيق وانعدام التخطيط المدروس .

١ — السعى لإيجاد مناطق بترولية منافسة للبترول العربى : إن الاعتبارات الاقتصادية المتمثلة فى انخفاض تكلفة البحث عن البترول واستخراجه من

باطن الأرض ثم يُسر نقله إلى أسواق أوروبا عن طريق أنابيب البترول أوعبر قناة السويس بأسعار منخفضة ، كانت سببا دافعا للتركيز على بترول الشرق الأوسط دون غيره من المناطق .

غير أن توقف البترول الإيرانى أعوام ١٩٥١ ــ ١٩٥٤ أثر محاولة تأميم البترول الإيرانى ، وإغلاق قناة السويس وأنابيب بترول نفط العراق والتابلاين أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وتوقف أنابيب بترول نفط العراق أثر النزاع بين سوريا وشركة نفط العراق فى مارس (آذار) ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس أثر العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ــ كان لها أثرها فى اتجاه الشركات نحو عدم الاقتصار على الاعتبارات الاقتصادية وضرورة العمل على تأمين ورود البترول لتموين صناعاتها وأسواقها . فاندفعت نحو البحث عن البترول فى مناطق مختلفة من العالم رغبة فى تنويع مصادر الإنتاج بالرغم من الصعاب التى تواجهها فى هذه المناطق والأعباء المالية الباهظة التى تتحملها فى الكشف عن البترول وإنتاجه فيها .

فاندفعت إلى بحار أوربا (بحر الشمال والبحر الادرياتيكى وبحر ايرلنده) وشواطىء أفريقيا الجنوبية والغربية والشرقية ، وبحار الشرق الأقصى ، وصحارى استراليا وأخيراً نحومناطق القطب الشمالى وبصفة خاصة الاسكا .

غير أنها لم تحقق فى هذه المناطق ما يغنيها عن بترول الشرق الأوسط ، وإن كانت غزارة الآبار التى اكتشفت أخيراً فى المنحدر الشمالى لألاسكا أحيت الآمال فى احتمال وجود بترول بكميات كبيرة فى هذه المنطقة ، وإن كان طول فترة الظلام والجليد الذى يغطى المنطقة معظم شهور السنة يرفع من تكلفة الإنتاج ويخلق صعوبة فى نقله .

وبالرغم من أن محاولة إيجاد بديل للبترول العربى فى مناطق أخرى لايزال النجاح فيه محدود الأثر ويكتنفه مصاعب اقتصادية وتكنولوجية إلا أن الأمر يستحق التفكير منذ الآن وإعداد الخطط اللازمة لمواجهة هذه المنافسة ،

خاصة وأن بحوثا تجرى الآن لنقل البترول فى هذه المناطق ذات الطبيعة الوعرة عن طريق الأنابيب أوعن طريق كاسحات الجليد .

٢ — الزيادة فى إنتاج البترول : فاذا تركنا المحاولات غير الاقتصادية لإيجاد مناطق بترولية منافسة للبترول العربى ، فاننا نجد أن هناك مناطق جديدة ظهر فيها البترول ، وأن هناك مناطق ارتفع الإنتاج فيها بسرعة فى الفترة الأخيرة ، الأمر الذى يتطلب التفكير فى تنسيق الخطط البترولية معها :

(ا) البترول الافريقى — ارتفع إنتاج البترول الافريقى إلى نحو ٦٦٠ألف برميل يوميا معظمها من نيجيريا بالرغم من توقف معظم إنتاجها خلال السنوات الماضية نتيجة الحرب الأهلية ، ولكنها استأنفت نشاطها بسرعة وينتظر أن يبلغ إنتاجها مليونى برميل خلال العام القادم .

(ب) البترول الروسى — فقد الاتحاد السوفيتى مركزه كدولة مصدرة للبترول نتيجة الحرب العالمية الثانية ، وقد بدأ يستعيد هذا المركز . كما اكتشف رصيد كبير من الغاز الطبيعى فى سيبيريا يقدر بنحو ٩٠٠٠ مليون متر مكعب. وقد مد الاتحاد السوفيتى خط أنابيب إلى أوروبا الغربية ، وأبدى استعداده لمد خط أنابيب سيبيريا إلى فيلاد يفستك إذا رغبت اليابان فى زيادة مشترياتها من البترول الروسى .

وقد عقدت اتفاقيات بين روسيا وبعض دول غرب أوروبا لتصدير الغاز الطبيعى إليها عبر الأنابيب التى تنقله رأسا من حقول سيبيريا . وأهم هذه الاتفاقيات التى عقدت أخيراً الاتفاقية التى عقدت مع ألمانيا الغربية وتسرى اعتباراً من سنة ١٩٧٣ بـ ٥٢,٥ مليار متر مكعب قيمتها ما بين ٢٥٠٠ — ٢٨٠٠ مليون مارك تورد خلال عشرين سنة ، وفى مقابل ذلك تحصل روسيا على كمية كبيرة من أنابيب البترول .

وكذا الاتفاقية التى عقدت مع ايطاليا وتسرى اعتبارا من سنة ١٩٧٣ أيضاً بمائة مليار متر مكعب تورد خلال عشرين سنة قيمتها ٣ مليار دولار

لقاء حصول روسيا على كميات كبيرة من أنابيب البترول والمعدات الأخرى من إيطاليا .

٣ ــ تنويع مصادر الطاقة : إذا كان البترول يتبوأ فى الوقت الراهن عرش الطاقة بدلا من الفحم ، فان التقدم الذى قطعته الطاقة من الحرب العالمية الثانية والبدء فى استعمالها فى بناء محطات لتوليد القوى الكهربائية وتسيير السفن والغواصات يجعلنا ندرك مدى الخطر الذى يؤثر تأثيراً بينا فى أسعار البترول عندما تصبح للطاقة الذرية نسبة محسوسة من الطاقة المستخدمة فى عدد من الدول المتقدمة .

كما بدأ البحث عن مصادر أخرى للوقود كصخور الطفلة البترولية والرمل القارى فى أمريكا . وقد أنشىء معمل تجريبى لهذا الغرض فى ولاية كولوراد إلا أن تكلفة انتاجه مازالت مرتفعة .

وبناء على ذلك فان التخطيط للمستقبل واجب لمواجهة احتمالات استخدام مصادر جديدة للطاقة . على أنه إذا كان الطلب على البترول كطاقة حرارية سيقل بفعل عوامل منافسة أنواع أخرى للطاقة ، فهناك استعمالات أخرى هامة للبترول منها البتروكيماويات والأسمدة ، وصنع الأغذية البروتينية ، وهو مايجب أن يدخل كذلك فى الحسبان لمقابلة كافة الاحتمالات .

٢ ــ إقامة المشروعات والصناعات البترولية :

يجب ألا ينظر إلى البترول باعتباره مجرد سلعة للتصدير ، كما يجب ألا تنحصر رسالة الدول العربية فى مجرد الحصول على أكبر عائد مالى ممكن من البترول .

ولكن البترول يجب أن ينظر إليه باعتباره محوراً لعملية التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية ، كما أن رسالة الدول العربية يجب أن تفهم على أنها تقوم على مكافحة التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى قاست منه شعوبها طويلا

وأصبح من حقها أن تطالب باستخدام ثروتها البترولية فى عمليات التصنيع والنمو الاقتصادى توصلا للقضاء على ماهى فيه من تخلف:

إن تصنيع البترول محليا يؤدى إلى إنشاء عدد كبير من الصناعات الأخرى المكملة لصناعة البترول أو المتفرعة عنها ، فضلا عن استيعابها لعدد ضخم من العمال والفنيين والموظفين الإداريين والكتابيين :

(ا) عجز بعض البلاد العربية المصدرة للبترول عن توظيف عوائدها محليا : غير أن المشاهد من دراسة وسائل استخدام عوائد البترول بالنسبة لعدد كبير من البلاد العربية المصدرة للبترول خلال السنوات الماضية ، ان هذه الدول لم توظف سوى قدراً ضئيلا نسبيا من عوائدها البترولية فى مشروعات إنتاجية بالرغم مما قدمته فى شتى ميادين الخدمات والعمران . والواقع أن الجزء الأكبر من هذه العوائد يعود مرة أخرى إلى الخارج فى صورة نفقات استيراد أو ودائع وتوظيفات مالية فى المصارف والأسواق المالية العالمية . ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها :

١ ــ قلة عدد سكانها وبالتالى ضيق نطاق أسواقها الداخلية التى لاتفسح مجالا كافيا لإنشاء صناعات وطنية حديثة تقوم على الإنتاج الكبير.

٢ ــ عدم توفر الخبرة الفنية وقلة الأيدى العاملة .

٣ ــ طبيعة الأراضى الصحراوية التى تجعل تنفيذ المشروعات ذات تكاليف اقتصادية مرتفعة فضلا عن افتقارها لمواد أولية أخرى خلاف البترول والغاز الطبيعى .

وهذا الوضع القائم بالنسبة لتلك البلاد يتطلب التعاون مع بقية البلاد العربية لتوسيع نطاق السوق لتصريف المنتجات ، وللإفادة بما لديها من مواد أولية أخرى ومن خبرات فنية وقدرات بشرية .

هذا التكامل الاقتصادى هو السبيل لتحقيق الخير لكافة البلاد العربية إذا

ما حسنت النيات وصدقت العزائم للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى يعانى منه الوطن العربى .

(ب) حاجة الشركات البترولية الوطنية الناشئة إلى الدعم : ولايفوتنا أن نذكر أن شركات عربية وطنية قد أنشئت فى محيط العمل البترولى فى بعض البلاد العربية مثل شركة البترول الوطنية العراقية ، والمؤسسة السورية العامة للنفط ، وشركة البترول الوطنية الكويتية ، ومؤسسة البترول والمعادن السعودية ، والمؤسسة المصرية العامة للبترول ، وشركة سوناتراك الوطنية[1] بالجزائر ، والمؤسسة الليبية العامة للنفط .

وبدأت بعض الشركات الوطنية تمارس أنواعا من النشاط البترولى مثل التكرير لأغراض التصدير كما هو الحال فى معمل الشعيبة بالكويت ، واحتكار النقل الداخلى بالأنابيب كما تفعل سوناتراك فى الجزائر ، والدخول فى صناعة البتروكيماويات كما فعلت الكويت ومصر والمملكة السعودية والعراق. كما تقوم الجزائر بتصدير الغاز الطبيعى المسال عن طريق شركاتها الوطنية .

غير أن الشركات الوطنية تلاقى التحديات وتتصارع فى عدة جبهات : مع الشركات الاحتكارية العالمية ذات الإمكانيات الضخمة والتمرس الطويل فى مجال البترول . ومع الشركات الأجنبية المستقلة التى تحاول إيجاد مكان لها إلى جوار الشركات الكبيرة مستفيدة بخبراتها ومعلوماتها وأموالها ، ومع حكومات البلاد المستهلكة للبترول التى تقف إلى جانب شركات البترول الوطنية لمساندتها .

ولاتعانى الشركات العربية الوطنية فى ميدان التسويق الخارجى فقط لكنها تواجه أحيانا نقصا فى الحصول على البترول الخام لتسويقه حيث أن البترول

---

(١) هذا الاسم عبارة عن الأحرف الأولى لأسم « الشركة الوطنية الجزائرية للنقل والتسويق » باللغة الفرنسية « Société Nationale Algérienne de Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures ».

المنتج فى الدول العربية مملوك للشركات الأجنبية . وهو وضع يتطلب ضم شمل الدول العربية لدعم شركاتها الوطنية الناشئة فى السوق العالمى للبترول .

(جـ) طبيعة الصناعات البترولية والبتروكيمائية — تتطلب الطبيعة الخاصة للصناعات البترولية والبتروكيمائية التعاون بين البلاد العربية المنتجة للبترول كما يتبين ذلك من استعراض الوضع بالنسبة للمراحل الصناعية التى يجتازها البترول فى رحلته من البئر إلى المستهلك وهى: التنقيب والإنتاج ، والنقل البحرى ، والتكرير والصناعات البتروكيمائية .

ففيما يختص بالتنقيب عن البترول واستخراجه، تنطوى مرحلة الكشف عن البترول — على ماهو معروف — على نسبة عالية من المخاطر المالية، وإن كانت نسبة هذه المخاطر فى الأراضى العربية أقل منها فى أى منطقة أخرى فى العالم .

كما تتطلب مرحلة إنتاج الزيت الخام معدلا مرتفعا من الاستثمار لأعمال الحفر والإنتاج والنقل بالأنابيب إلى موانى التصدير .

ومن هنا فان تضافر الجهود وتبادل تأمين المخاطر فى أعمال البحث عن البترول يعتبر أمراً لازما لقيام هذا النوع من المشروعات العربية .

وفيما يتعلق بالنقل البحرى ، فان وجود أسواق استهلاك البترول العربى بعيداً عن أماكن إنتاجه أدى إلى أن يمثل البترول أكثر من نصف حمولة التجارة الدولية المنقولة بحراً . ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لعملية النقل البحرى فى صناعة البترول ، وأهمية قناة السويس باعتبارها أقصر طريق مائى بين الدول المنتجة فى الشرق الأوسط والدول المستهلكة فى غرب أوروبا .

وتملك شركات البترول نحو ٤٥٪ من ناقلات البترول فى العالم وتمتلك الباقى شركات الملاحة والحكومات .

وتعتبر تكلفة النقل البحرى عنصراً له أهميته فى تفضيل مناطق التصدير . ولذا فان منطقة شمال أفريقيا وبصفة خاصة ليبيا والجزائر أفضل باستمرار

لأوروبا من منطقة الشرق الأوسط لأن تكلفة النقل من شمال أفريقيا إلى غرب أوروبا منخفضة كثيراً إذا قورنت بالنقل من الشرق الأوسط لأوروبا حتى فى حالة المرور فى قناة السويس. أما عندما تكون قناة السويس مغلقة فان الأفضلية تصبح أكثر وضوحاً نظراً لضرورة الدوران حول رأس الرجاء الصالح .

ولذا فقد اندفعت الشركات بعد إغلاق قناة السويس إلى بناء الناقلات الفائقة الضخامة Super tankers والتى تزيد على ٣٠٠ ألف طن لنقل بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا لتخفيض تكلفة النقل حيث تتناسب تكلفة النقل تناسبا عكسيا مع حجم الناقلة . كما فكرت جمهورية مصر العربية فى مد خط أنابيب بين السويس والاسكندرية لنقل بترول المنطقة إلى أوروبا بأقصر طريق .

هذا إلى أن وجود وسيلة لنقل البترول العربى إلى أسواق استهلاكه تكون تحت تصرف الدول العربية المنتجة للبترول يعطيها قدرة تحررية فى التعامل مع الشركات البترولية والدول المستهلكة للبترول وإلا فان تصريف البترول العربى يكون رهنا بارادة تلك الشركات والحكومات .

ومن المسلم به أن بناء ناقلات البترول الكبيرة يحتاج إلى مشروعات عربية مشتركة لضخامة ما تحتاجه من رؤوس أموال ، وما يستلزمه إنشاؤها من دراسات تخطيطية شاملة تتناول عمليات النقل بأسرها عن سواء طريق مد الأنابيب عبر الأراضى العربية ، أو بناء الناقلات ، أو تأجيرها، أو إلزام الشركات المنتجة بتوفيرها . كما أن إعادة فتح قناة السويس مستقبلا تحتاج إلى دراسة تخطيطية عن استخدامها بما يحقق الصالح العربى مع مراعاة ماطرأ من تطورات خلال فترة غلقها .

وفيما يختص بالتكرير والصناعات البتروكيماوية ، فان تسعة أعشار البترول العربى يصدر فى شكل خام فى الوقت الذى يُصدَّر فيه أكثر من نصف إنتاج البحر الكاريبى فى شكل منتجات مكررة .

وفى الوقت الذى تساهم البلاد العربية بنسبة ٣١٪ من إنتاج الخام العالمى لاتمثل طاقة التكرير العربية أكثر ٤٪ من مجموع طاقة التكرير العالمية .

وقد تعرض التوزيع الجغرافى لمعامل التكرير لتغيرات واضحة منذ فترة ما بين الحربين العالميتين دون أن تنشأ هذه التغيرات عن الاعتبارات الاقتصادية وحدها وهو الاتجاه نحو إقامة المصافى فى البلاد المستهلكة بدلا من البلاد المنتجة على عكس الوضع قبل الحرب العالمية الثانية .

ولاجدال فى أن هناك فوائد لاتنكر من إقامة معامل تكرير فى البلاد العربية لأغراض التصدير وليس فقط لأغراض الاستهلاك المحلى . ويمكن أن نوجز هذه الفوائد فيما يلى :

١ ــ إن تصنيع البترول الخام العربى من شأنه أن يعود على البلاد العربية المنتجة بفرق القيمة الناتجة عن التصنيع والتى تجنيها حاليا البلاد الصناعية المستهلكة للبترول العربى ، وبذلك فانه يدر حصيلة مالية أكبر ويسهم فى زيادة الدخل القومى .

٢ ــ إن تصنيع البترول الخام العربى فى داخل الأراضى العربية من شأنه أن يزيد حركة التصنيع فى تلك البلاد وبذلك يكون البترول مركزاً أساسيا للنمو الاقتصادى فيها بدلا من أن يقتصر على دوره الحالى كمصدر تمويلى .

٣ ــ إن زيادة نسبة الصادرات من المنتجات البترولية بالقياس إلى صادرات النفط الخام من شأنه أن تحسن فى نسب التجارة للبلاد العربية المنتجة للبترول ، تلك النسب التى تتدهور بصفة مستمرة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها هذه البلاد من الدول الصناعية المتقدمة .

٤ ــ إن تصنيع النفط الخام العربى من شأنه أن يزيد من المهارات ، والكفايات الفنية العربية .

٥ ــ إن تصنيع النفط الخام وتصديره فى صورة منتجات مصنعة من شأنه

أن يخفف الضغط النزولى فى أسعار النفط الخام نظراً لأن التصنيع يخلق منافذ جديدة لذلك النفط .

غير أن قيام معامل التكرير يحتاج إلى مشاركة بين الدول العربية لاختيار مواقعها وتجميع رؤوس الأموال والإمكانيات الفنية اللازمة لها ، وهى أمور قامت بدراستها لجنة الخبراء العرب وأوصت بقيام هذه المعامل العربية المشتركة .

أما عن الصناعات البتروكيماوية فانها تعد من أعظم التطورات التى حققها العلم لخدمة الانسانية فى العصر الحديث ، ففى أقل من ٥٠ عاما احتل البترول مكان الصدارة فى إنتاج المواد الكيماوية التى كانت تنتج قبل ذلك من خامات أخرى كالفحم ومقطراته ، والكحول والمنتجات النباتية ، وغدا البترول مصدراً لإنتاج الآلاف من المنتجات النهائية والوسيطة كالمفرقعات ، والأمونيا ، والأسمدة الآزوتية ، والمطاط الصناعى ، والألياف الصناعية ، ومواد البلاستيك ، والمنظفات الصناعية . وهكذا أصبح البترول أساسا لمنتجات تحل محل بعض المنتجات الطبيعية كالمطاط والمعادن والخشب والورق والصابون والقطن والصوف والحرير .

وقد حققت الدول العربية فى الأيام الأخيرة تقدما ملموسا فى إنتاج الأسمدة الأزوتية من غازات البترول . وبحصر المشروعات المنتجة فى البلاد العربية للأسمدة الأزوتية والمشروعات التى تحت الإنشاء ، والمشروعات المخططة ، نجد أن كفاءة المشروعات تصل إلى حوالى ١٧٢٦٠٠٠ طن نشادر ، وهى كفاءة عالية على المستوى العالمى .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن باقى المنتجات البتروكيماوية التى تستوردها كافة أقطار الوطن العربى مثل المطاط الصناعى ، والألياف الصناعية ، والمنظفات الصناعية لم تنتج بعد فى أى من البلاد العربية رغم أهميتها لها ، ورغم ضخامة المبالغ التى تلزم لاستيرادها .

ولعل فى انتشار المصانع البتروكيماوية القائمة على البترول والغازات العربية فى كافة بلاد أوروبا واليابان مايدعونا إلى التفكير العميق ، إذ أصبح من غير المعقول آن يستمر هذا الوضع إلى مدى أطول من ذلك ، وأصبح من الضرورى بحث موضوع إقامة الصناعات البتروكيماوية فى الوطن العربى ، واتخاذ القرارات اللازمة للبدء فى التنفيذ .

غير أن ما تتميز به صناعة البتروكيماويات من خصائص إنما تتطلب التعاون والتنسيق بين البلاد العربية :

١ ــ تحتاج هذه الصناعة رأس مال ضخم لإقامتها وذلك بسبب تعقد عملياتها الفنية والمستوى المتقدم الذى تحتاجه من الهندسة الكيماوية ووسائل التحكم الآلى .

٢ ــ تعتبر الصناعات البتروكيماوية من أسرع الصناعات تطوراً وذلك نتيجة البحوث المستمرة لتطوير منتجاتها ووسائل الإنتاج واستحداث منتجات جديدة .

٣ ــ إن الاستثمارات اللازمة للصناعات البتروكيماوية لاتتناسب تناسبا مباشراً مع الطاقة الإنتاجية للوحدات ؛ ففى حالة زيادة حجم الوحدات ثلاث مرات فان الوفر فى التكاليف الكلية لإقامتها يتراوح بين ٢٠ ، ٤٥٪ طبقا لنوع المنتج والطريقة المستخدمة . ولذا فان الدراسة الاقتصادية تؤكد على ضرورة إقامة وحدات ذات طاقة ضخمة لأنها تستخدم رأس مال أقل بالنسبة إلى كل طن من المنتج النهائى ، كما أن منتجات هذه الوحدات تكون أقل تكلفة من الوحدات ذات الطاقة المحدودة .

٤ ــ تتكون الصناعات البتروكيماوية من مركبات متعددة كما أن التفاعلات الكيماوية التى تستخدمها معقدة ومركبة ولذا فهى تنتج منتجات مختلفة فى نفس الوقت ، كما أنها تمهد السبيل لمزيد من التصنيع باقامة الصناعات التحويلية التى تستهلك منتجاتها .

ومن استعراض هذه الخصائص يتبين :

أولا ــ ما من دولة عربية منفردة يصل حجم الاستهلاك فيها إلى المستوى الذى يبرر إقامة صناعة بتروكيماوية بالقدرات الإنتاجية الكبيرة التى يمكن أن تكون منافسة لمثيلاتها فى الدول المتقدمة صناعيا .

ثانيا ــ إن هناك مجالا كبيراً للتعاون والتنسيق بين الدول العربية فى إقامة صناعات بتروكيماوية ، إذ أن المزايا الاقتصادية التى تتحقق من إقامة وحدات ضخمة فى هذه الصناعة تحتم تجميع احتياجات الدول العربية فى مثل هذه الوحدات الضخمة ، وبذلك يمكن تفادى المشاكل التى قد تنجم عن قيام نفس الوحدات فى أكثر من بلد عربى ، إذ لامصلحة فى هذا الازدواج الذى يؤدى إلى زيادة فى تكلفة الإنتاج وإلى منافسة لامبرر لها فى السوق العربية وإلى استثمارات إضافية يمكن توفيرها وتوجيهها إلى نشاط صناعى آخر .

٣ ــ إعداد مراكز البحوث والتأهيل الفنى :

(ا) البحوث والدراسات الفنية ــ إن مداومة الدراسات والأبحاث التى تتصل بمختلف شئون البترول التى تدعمها الإمكانيات الفية والمادية هى أساس التقدم والتطور فى صناعات البترول والصناعات المرتبطة بها ، وهى السبيل لرفع كفاءة الإنتاج .

وتنفق الشركات البترولية الكبرى بسخاء على هذه الدراسات والأبحاث ، ولنضرب مثلا على ذلك بما أنفقته شركة استنادرد أويل (انديانا) على بحوثها الفنية ووسائل تطوير وتحسين وسائل الإنتاج فى عام ١٩٦٨ والذى بلغ ٢٥ مليون دولار .

وقد استخدمت فى هذه البحوث العقول الألكترونية ومعامل الشركة المزودة بأحدث الأجهزة والمعدات .

وإذا كان يمكن بل يجب الإفادة من نتائج البحوث والدراسات التى تجريها الشركات البترولية إلا أنه يجب التحرز والاحتياط فى الاعتماد على

دراسات وبحوث الشركات البترولية اعتماداً مطلقاً ، إذ أن هذه الشركات إنما تعمل على تحقيق مصالحها . ومن هنا فلا يصح أن نترك هذه الشركات تفكر أو تخطط لنا بلا تعقيب .

وغنى عن البيان أن هذه البحوث لاتقتصر على البحوث الفنية التكنولوجية بل يجب أن تتناول كافة نواحى الدراسات المتعلقة بشئون البترول وعلى الأخص الدراسات الاقتصادية .

كما يجب أن تجمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبترول فى كافة أنحاء العالم حتى تأتى الدراسات مستندة إلى أسس واقعية سليمة .

(ب) إعداد المهارات الفنية — هذا إلى أن تعريب الصناعة البترولية ، وإعداد المهارات الفنية فى البلاد العربية ، والتمكن من السيطرة على مقادير البترول فى بلادنا إذا مادعا الأمر إلى ذلك — يقتضى إنشاء دراسات تخصصية وتأهيل فنى فى مجال البترول حتى تعد الكادرات الفنية والإدارية اللازمة أى رأس المال البشرى الذى يعتبر عماد كل تقدم فى أى بلد من بلاد العالم .

والواقع أن نجاح الدول العربية فى تجمعها لمواجهة التحديات من ناحية ، وإقامة الصناعات والمشروعات البترولية من ناحية أخرى إنما يتوقف على وجود مراكز الدراسات والبحوث العلمية والفنية ، وإعداد الكادرات الفنية والإدارية التى يناط بها دراسة تلك التحديات واستنباط وسائل التغلب عليها ، وبناء الصناعات والمشروعات المشتركة وتسييرها وفقاً لأحدث التطورات العلمية والتكنولوجية .

غير أن إقامة هذه المراكز والمعاهد لاتستطيعه كل دولة على انفراد ، وإنما يحتاج إلى تضافر جهود الدول العربية لما يتطلبه من إمكانيات مالية ، وقدرات فنية عالية . ولايشترط أن تتركز هذه المراكز فى دولة عربية واحدة بل يمكن أن يكون لها من الوحدات والفروع المتعددة بقدر ماتحتاج إليه طبيعة عملها وتحقيق أغراضها على المستوى العربى .

ولايفوتنا أن نذكر فى هذا الصدد أن البحث العلمى والدراسة الفنية المتخصصة يجب ألا تقتصر على هذه المراكز التى أشرنا اليها ، بل إن على جامعاتنا العربية واجبا فى هذا الشأن . فالدراسات البترولية لاتلقى عناية فى الوطن العربى — وهو أغنى بقاع العالم بالبترول، ويعتبر البترول عماد التطور الاقتصادى والاجتماعى لكثير من بلاده . فاذا استثنينا علم الجيولوجيا وهندسة البترول اللذين يدرسان فى بعض الجامعات العربية ، نجد أن الموضوعات البترولية الأخرى لاتدرس على الإطلاق . فاقتصاديات البترول التى يعتمد عليها تطور بترولى لاتدرس إلا فى جامعات قليلة (بغداد والكويت وليبيا) كفرع قائم بذاته مع أن هذا الموضوع يواجه المسئولين يوميا فى معالجة المشاكل البترولية فيجدون أنفسهم فى بعض الأحيان أقل معرفة بهذه الشئون من الشركات التى يتفاوضون معها . ولعلنا نجد فى معهد البترول بمدينة باكو بالاتحاد السوفيتى ، والمعهد الفرنسى للبترول بفرنسا أمثلة جديرة بالاقتداء .

— ثالثا —

إطار التعاون الاقتصادى العربى

١ — المراتب المختلفة للتعاون الاقتصادى :

والتعاون الاقتصادى يمكن أن يأخذ صوراً متفاوتة الدرجات من حيث مدى هذا التعاون كاقامة منطقة للتجارة الحرة ، أواتحاد جمركى ، أو سوق مشتركة ، أواتحاد اقتصادى ، أو الاندماج الاقتصادى التام .

والواقع أن تطبيق إحدى هذه الصور المتعددة أمر مرتبط بالاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تخلق البيئة المناسبة لكل منها . إن الصور المتدرجة فى مدى الترابط الاقتصادى تمثل فى الواقع مراحل انتقالية متعاقبة يمكن أن تنتهى بالوحدة الاقتصادية الكاملة ؛ ففى « منطقة التجارة الحرة » تلغى الرسوم والعوائق الجمركية بين البلاد المشتركة فيها ، مع احتفاظ

كل بلد فى الوقت نفسه بتعريفته أوتعريفاته الجمركية إزاء الدول غير المشتركة .

وفى « الاتحاد الجمركى » فانه بالإضافة للقضاء على العوائق فى سبيل تداول السلع داخل نطاقه يتم توحيد التعريفة الجمركية المطبقة على غير الأعضاء .

« أما السوق المشتركة » فتمثل صورة أرقى مرتبة حيث يمتد الإلغاء فيشمل القيود المفروضة على انتقال عناصر الإنتاج من رؤوس أموال وأشخاص .

ويخطو « الاتحاد الاقتصادى » خطوة أبعد من السوق المشتركة فيضيف قدراً من تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية .

وأخيراً نصل فى ظل « الاندماج الاقتصادى » الكامل إلى توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية ، فضلا عما يقتضيه هذا التكامل من إنشاء هيئة عليا يكون لها سلطة اتخاذ القرارات التى يلتزم بها الأعضاء .

فإلى أى مدى وصل التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية ؟

٢ — اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

لقد عقدت اتفاقية للوحدة الاقتصادية فى نطاق جامعة الدول العربية وأصبحت نافذة المفعول من تاريخ ٢٣-٤-١٩٦٤ بين الدول التى أودعت وثائق التصديق عليها وهى الأردن — سوريا — مصر ومع ما تنضم إليها مستقبلا من الدول العربية الأخرى من تاريخ انضمامها كما حدث بالنسبة لليبيا .

وقد أنشئت السوق العربية المشتركة بموجب قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية صدر فى ١٣-٦-١٩٦٤. وهى بهذه الصورة تعتبر مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة : وقد بدىء العمل به من مطلع عام ١٩٦٥ على أن يتم قيام السوق على مراحل تنتهى بانتهاء عام ١٩٧٤ .

غير أن ما يعانى منه تنفيذ هذه الاتفاقية من مصاعب وعقبات فى مقدمتها عدم حرص الدول المنضمة إليها على تنفيذ مايصدر فى ظلها من قرارات ، جعل البلاد العربية ذات الأنظمة المتقاربة أو المصالح الأشد توثقا تتجه نحو إيجاد تنظيمات أقوى ارتباطا وأسرع تنفيذاً ، وهو ما تسمح به اتفاقية الوحدة الاقتصادية نفسها .

وهذا هو ماحدا بدول اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) إلى الاتفاق فيما بينها على إقامة هذا الاتحاد ، كما حدا بالدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول إلى التعاون على نطاق أضيق فى تنظيمين أساسيين خارج نطاق الجامعة العربية ، إحداهما منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك (O.P.E.C.) بالاشتراك مع دول غير عربية ، والأخرى هى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

٣ — ضرورة التدرج نحو الاندماج الاقتصادى :

على أن حسن السياسة تقتضى التواضع فى نقطة الانطلاق مع طموح الهدف النهائى ومراعاة التدرج بينها ، فليس من المعقول إقامة وحدة اقتصادية كاملة بجرة قلم . فان مرور فترة زمنية مناسبة يمكن من إجراء التعديلات اللازمة لنجاح قيام هذه الوحدة ، فضلا عن خلق التهيؤ النفسى المساند لها : ولعل النزول على متطلبات الواقعية هو الذى جعل دول السوق الأوربية المشتركة تعطى نفسها — بالرغم من تشابه نظمها الاقتصادية ودرجة نمائها ومستوى ما تأخذ به من فنون إنتاجية — فترة انتقالية تصل إلى اثنى عشرة سنة لتحقيق الصورة الكاملة للسوق المشتركة بينها .

٤ — عدم الأخذ بفكرة التكامل القطاعى :

هذا ومن الأصلح عدم الأخذ بفكرة تحقيق التكامل الاقتصادى بالقطاعات ، أى الانتقال من قطاع إلى آخر بأن يتم تحقيق هذا التكامل بالنسبة إلى مختلف

الصناعات بصورة متعاقبة ، على النحو الذى حدث بالنسبة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب قبل الأخذ بفكرة السوق الأوربية المشتركة .

فالتكامل القطاعى يؤدى إلى إجراء تعديلات فى قطاع واحد ، وبالتالى فان ما يقع من خسائر فى البلد الذى يتقلص نشاطها الإنتاجى فى هذا القطاع لن يجرى تعويضها إلا فى مرحلة تالية . كما أن كل خطوة فى التكامل داخل قطاع معين من شأنها أن تسفر عن توازن جديد فى شتى نواحى الحياة الاقتصادية ، ثم لايلبث أن يتعرض هذا التوازن للاختلال مرة أخرى فى خطوة تالية من خطوات التكامل فى القطاعات الأخرى .

٥ ــ التكاملية والتنافسية :

وكثيراً مايثور القول بأن الاقتصاديات العربية اقتصاديات متنافسة وليست متكاملة مما يجعل التكامل الاقتصادى بينها صعبا إن لم يكن مستحيلا. ولعل هذا القول يعتمد على أن اقتصاديات البلاد العربية تقوم أساسا على إنتاج المواد الأولية من نباتية أوحيوانية أومعدنية فى حين أنها محتاجة إلى تبادل هذه المنتجات مع البلاد المتقدمة صناعيا للحصول على ما تحتاج إليه من منتجات مصنوعة . وهذا هو السبب فى ضعف نسبة التبادل التجارى بين البلاد العربية إلى حجم تجارتها الخارجية الكلية إذ أن هذه النسبة لاتزيد على عشرة فى المائة .

غير أن عدم استكمال النمو الاقتصادى للبلاد العربية . والعمل من خلال عملية التنمية المتوازنة على تنويع منتجاتها واستثمار كافة مواردها ، مع مراعاة تنسيق الخطط الانمائية فيما بينها من شأنه أن يزيد من حجم التبادل التجارى بينها.

٦ ــ أهمية التخطيط العربى الشامل :

إن وضع تخطيط شامل لاقتصاديات البلاد العربية على أساس علمى قويم يكفل تحقيق التكامل بينها ، ومراعاة مصلحة كل بلد منها على حدة ، هو حجر الزاوية فى التعاون الاقتصادى الفعال البعيد المدى .

وينبغى أن يراعى فى التنسيق بين خطط التنمية فى البلاد العربية اعتباران جوهريان :

أولهما : تقييم المشروعات على أساس أنسب الظروف الطبيعية (الجيوفيزيقية) والاجتماعية والبشرية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل قدر من التكلفة على أساس أن الدول العربية أجزاء متكاملة فى صرح واحد ، وثانيهما : العمل على تحقيق التسوية بينها فى مستويات النمو وإمكانيات الانماء . وهذان الاعتباران ينطويان على ما يمكن التعبير عنه بالتخصص وفقاً للإمكانيات والظروف المتاحة فى ظل النظرة الشاملة .

فمراعاة اعتبارات التخصص المنبعث من مزايا محلية جدية يحقق انتاجا اقتصاديا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، ويؤدى إلى القضاء على المنافسة الضارة بين وحدات صغيرة على كل منها أن تقف على قدميها فى سوق تنافسية . هذا التخطيط يفسح المجال أمام الصناعات العربية للتقدم وتحسين أساليبها وخفض تكاليف إنتاجها إذ لن تقتصر على أسواق محلية محدودة بل تجد أمامها سوقا متسعة تضم أضعافا مضاعفة من العملاء .

فاذا اتضح مثلا أن بلداً عربيا أو أكثر أعظم صلاحية لتصنيع البترول ومشتقاته وإقامة أنواع معينة من الصناعات البتروكيمائية ، فلابد من وضع خطة شاملة للإنتاج بحيث تصبح المنطقة العربية كلها سوقا له .

وإذا توافرت فى بلد أو أكثر الظروف الملائمة لصناعة أنواع من الزيوت النباتية بحيث يمكن أن تباع منتجاتها فى الأسواق العربية الأخرى بأسعار تقل عما يقدر عليه إنتاجها فى الأخيرة بعد إضافة كافة المصروفات الأخرى كنفقة النقل وما إليها ، أصبح من الواجب أن يعهد إلى الأولى بانتاجها للجميع .

وإذا كانت صناعة الحديد والصلب فى بلد عربى قادرة على الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية بغير احتياج للابقاء بصفة مستديمة على الحماية الجمركية المرتفعة يكون من الأوفق أن يتولى هذا البلد القيام بتلك الصناعة .

غير أنه من دواعى الأسف أن الأقطار العربية لم تراع — فى خططها أو برامجها الاقتصادية وغيرها من الوسائل التى تتذرع بها فى مجال التنمية الاقتصادية — موضع التكامل الاقتصادى بينها وبين الأقطار العربية الأخرى.

ترتب على ذلك مانلاحظه من تضارب فى التخطيط الاقتصادى بين الأقطار العربية حتى المتجاورة منها . بل إن كل قطر منها ، عندما يحاول تخطيط اقتصاده إنما يحاوله على أساس الاكتفاء الذاتى ، مع أن هذا التضارب من شأنه أن يغدو حائلا دون أية محاولة فى سبيل إقامة وحدة اقتصادية بل سوق مشتركة تحقق الغرض المنشود من إنشائه .

نخلص من ذلك إلى أن التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية ينبغى أن يكون هدفا من أهداف كل خطة اقتصادية فى كل قطر عربى ، وإلا فان كل تقارب اقتصادى عربى يكون مهدداً بالفشل .

ولحسن الحظ فان عهد الأقطار العربية بالتنمية والتخطيط حديث مما يجعل بناء الاقتصاد العربى المتكامل سهلا ميسورا . غير أن رسوخ أنماط معينة من النشاط الاقتصادى ، وقيام أنواع محددة من الصناعات والقطاعات مع تقدم التنمية ترتبط بارادة الدولة واتجاهات المخططين يجعل تغييرها تغييراً جذرياً أمراً من الصعوبة بمكان. ويصدق هذا القول أيا كانت طبيعة النظام الذى تتم فى ظله التنمية — حراً كان أم موجها ، فردياً كان أم اشتراكيا — إذ أن نمط التنمية التى تتم يخلق صورة ذات معالم محددة ، ومصالح ترتبط بها وتحرص على الدفاع عن كيانها . فاذا ما انفردت كل دولة عربية بوضع خطة نمائها فان مجال التنسيق العربى سيكون مقصوراً على النواحى المحدودة التى لايظهر فيها تضارب بين الخطط المختلفة مما يسمح بالتنسيق فى ظل مايتم من تخطيط منعزل .

ولايعنى ذلك أن تتخلى الدول العربية عن التخطيط ؛ فالتخطيط العلمى الصالح ضرورة ملحة لانتشال البلاد العربية من التخلف الى تعيش فيه ،

ولبلوغ الآمال المرتقبة من وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الحل يكمن فى التعجيل بالتنسيق بين خطط التنمية فى كافة البلاد العربية قبل أن ترسخ أقدام هذه الخطط وتتخذ أشكالا يصعب تغيرها ، وقبل أن يصبح من المتعذر على أى بلد عربى أن يتخلى عن بعض أوجه نشاطه الاقتصادى أو صناعاته لصالح بلد آخر مهما عظم إعزاز البلد الواحد للآخر أو قويت فى نفوس أبنائها العاطفة القومية .

فالتخطيط بقدر ماهو ضرورة ملحة ، فإن التنسيق بين خطط التنمية فى « كافة » البلاد العربية بهدف التكامل وفى سبيل الوصول النهائى إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة أمر واجب من الناحيتين الاقتصادية والقومية ، وكلما راعينا متطلبات هذا التنسيق فى خطط التنمية فى وقت مبكر ، كلما سهلت عملية التنسيق لدعم الاقتصاد القومى العربى الشامل مستقبلا .

وضمانا لنفاذ ما يوضع من خطط عامة مشتركة على المستوى القومى العربى يجب أن تلتزم الدول العربية جميعا بمراعاة مقتضيات تعيين خطط التنمية العامة المشتركة عند وضع الخطط الوطنية .

وللوصول إلى وضع الخطط العامة المشتركة بطريقة علمية سليمة تحقيقا لما تقدم لابد — فى نظرنا — من :

١ — القيام بعملية مسح اقتصادى لمرحلة النمو الحالية فى كل دولة من الدول العربية حتى يمكن تحقيق التسوية بينها مستقبلا فى درجة النمو الاقتصادى فى ضوء القرارات والموارد المستثمرة منها والكامنة .

٢ — حصر الإمكانيات الخاصة بكل دولة من الدول بحيث تشمل الموارد غير المستثمرة والموارد المستثمرة استثمارا قاصراً أى دون طاقتها الكاملة .

٣ — تنظيم عمليات الاحصاء وتنسيقها بين الدول العربية باعتبارها عنصراً أساسيا فى عمليات التخطيط بحيث يكون تحت تصرف الأجهزة المحلية وجهاز

التخطيط الاتحادى أدق البيانات وأكثرها شمولا ، وبطريقة موحدة تمكن من المقارنة واستخلاص النتائج ، مع اتخاذ كل السبل لضمان دقتها وأمانتها .

٤ — دراسة المشروعات التى يزمع تنفيذها والتى تتضمنها الخطط التى تعد إقليميا بهدف التنسيق واستبعاد العناصر التنافسية مع مراعاة الظروف والاعتبارات المحلية .

٥ — إيجاد صلة منظمة بين أجهزة التخطيط القائمة فى كل دولة من الدول العربية وبين جهاز التخطيط الاتحادى ، وتوحيد أساليب العمل فيها حتى يتحقق الترابط الفعال الوثيق بينها وحتى يستطيع كل منها أن يعكس التصميم للأهداف المرسومة على المستوى القومى العربى .

٦ — تعيين المشروعات ذات النفع المشترك للدول العربية التى ينبغى القيام بها على المستوى القومى العربى .

على أن الأمر لن يقف عند حد رسم الخطط العامة المشتركة والتنسيق بين الخطط الوطنية بل يتعين — فى رأينا — أن يتابع جهاز تخطيط اتحادى بصفة دورية مقررة — كثلاثة أوستة شهور — ماتم تنفيذه من الخطط الوطنية لتداخلها وتأثيرها المتبادل فيما بينها ، فيمكنه أن يتصدى لإزالة أية ثغرات قد تنشأ ويعالج أية صعاب قد تقوم ، ويفرض مستويات لابدمن الالتزام بها .

٧ — توحيد النظم الاقتصادية والمالية :

إذا كان التخطيط هو السبيل إلى تعبئة الطاقات تعبئة كاملة ، والاستفادة إلى أكبر حد من ثمرات الثورة التكنولوجية الحديثة بقصد تحقيق النمو الاقتصادى والتقدم الحضارى للشعوب ، فان تحقيق ذلك بالسرعة المطلوبة وعلى النطاق المأمول لايمكن أن يتم إلا عن طريق التكامل الاقتصادى للدول العربية . وهـــذا التكامل بدوره لابد لوجوده من توفر كافة عناصره ومقوماته .

ولاشك أن من أهم مقومات التكامل الاقتصادى توحيد النظم والسياسات الاقتصادية والمالية ، وتنظيم انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينها بما يحقق أحسن توزيع واستخدام لها .

(ا) وتشمل النظم والسياسات الاقتصادية بصفة خاصة :

١ ــ الفلسفة الاقتصادية التى تسير عليها الدولة . على أن اختلاف النظم الاقتصادية فى البلاد العربية لايقف حائلا دون التنسيق الاقتصادى بينها إذ لايوجد ما يمنع من تعامل مؤسسة عامة مع مؤسسة مختلطة أو مؤسسة خاصة سواء كانت هذه المؤسسات فى بلد واحد أوفى بلاد مختلفة.

وجدير بالذكر أننا رأينا اتجاها فى الأعوام الأخيرة لإمكانيات التعاون بين بلاد ذات نظم اقتصادية مختلفة لاتربطها صلة ، كما رأينا بلاداً ذات نظم اقتصادية مختلفة تتعامل فى إطار اتفاقيات دولية لتسهيل التبادل التجارى كالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) . ولاشك أن هذه الإمكانيات أكبر مدى وأوسع بين بلاد تربطها صلات أقوى ويجرى التنسيق بين اقتصادياتها فى أمور شتى ، وتجمعها الأواصر العربية وتجابه عدوا مشتركا هى معه فى حالة حرب قد يكون أمضى أسلحتها السلاح الاقتصادى.

٢ ــ السياسة الاستهلاكية التى تنتهجها الدول أعضاء الاتحاد من حيث تنظيم الاستهلاك والقيود المفروضة عليه .

٣ ــ سياسة الأسعار.

٤ ــ السياسة المصرفية .

٥ ــ السياسة الإنتاجية المتبعة فى كل قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين.

٦ ــ التشريعات العمالية ونظم التأمينات الاجتماعية لما لها من تأثير على انتقالات الأشخاص من ناحية، سعيا وراء الظروف والمزايا الأفضل ، وعلى نفقة الإنتاج من ناحية أخرى نظراً لأنها تفرض أعباء مالية على المشروعات.

(ب) أما السياسات المالية فتتضمن بصفة خاصة :

١ ــ السياسة الضريبية : فان تحقيق المساواة فى المعاملة الضريبية والقضاء على الازدواج الضريبى من شأنه القضاء على التفاوت فى التكاليف ، وكافة التوزيع الكفء للموارد داخل دول الاتحاد الاقتصادى .

فاختلاف النظم الضريبية وأحكامها بين هذه الدول يمكن أن يؤدى إلى عرقلة انسياب حركة رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار داخلها، وإلى تقييد التبادل السلعى بالرغم من إلغاء الرسوم الجمركية ؛ فالتفاوت فى المعاملة بالنسبة إلى الضرائب على الدخل والأرباح يؤدى إلى الحيلولة دون انتقال رؤوس الأموال من الدول ذات الضرائب المنخفضة إلى الدول ذات الضرائب المرتفعة، وتتركز رؤوس الأموال والاستثمارات فى الدول ذات الضرائب المنخفضة . كما أن التفاوت فى ضرائب الاستهلاك يؤثر فى حركة التبادل التجارى بين الدول ويؤدى إلى ظهور السوق السوداء لبعض السلع فى بعض المناطق .

كما أن الازدواج الضريبى بين الدول العربية يعرقل انتقال رؤوس الأموال تفاديا لهذا الازدواج الذى يزيد من الأعباء المفروضة عليها .

٢ ــ السياسة النقدية : ويقتضى تنسيق السياسات النقدية بين الدول العربية أن يتم تثبيت أسعار صرف عملات هذه الدول . وأن تطلق حرية تحويل هذه العملات إلى بعضها البعض .

فان ترك الحرية لأسعار صرف العملات النقدية فى التقلب من شأنه أن يؤدى إلى تقلب أسعار السلع والمنتجات المتبادلة بينها مما يعرض المتعاملين لمخاطر كبيرة .

كما أن عدم إطلاق التحويل بين هذه العملات يؤدى إلى تقييد التبادل التجارى بين دول الوحدة الاقتصادية نتيجة إحجام الدولة التى قد تتراكم فيها العملات الأخرى غير القابلة للتحويل لديها عن التعامل التجارى مع الدول الأخرى خوفا من حدوث تضخم فيها .

ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة عن طريق إنشاء اتحاد للمدفوعات يعمل على تأمين حرية التحويل والتثبيت النقدى لعملات الدول العربية ، واستخدام نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول، وإيجاد تنظيم عمل دائم لتسوية جميع حسابات الدول العربية مع غيرها من الدول الأخـــرى .

كما يمكن إصدار عملة نقدية موحدة تحل محل العملات المختلفة للدول . غير أن إصدار عملة نقدية موحدة باعتباره مظهرا من مظاهر السيادة لا يمكن الأخذ به إلا بعد أن ترسخ أقدام الوحدة الاقتصادية ويتم الاندماج بينها اقتصاديا . وغنى عن البيان أن إصدار هذه الوحدة النقدية الموحدة يستلزم إنشاء بنك مركزى اتحادى .

هذا وينبغى ألا يقتصر توحيد السياسة الاقتصادية والمالية على النطاق القومى، بل يمتد ليتناول العلاقة الاقتصادية والمالية الدولية ، أى توحيد السياسات الاقتصادية للدول العربية فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، وعلى تنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية كالسوق الأوربية المشتركة ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .

٨ — تنظيم انتقال السلع :

إن ضمان انتقال السلع المنتجة على أساس اتساع نطاق السوق نتيجة لقيام الوحدة الاقتصادية يستلزم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجرى المبادلات التجارية بين دول الاتحاد فى يسر وحرية كما لو كانت سوقا لدولة واحدة .

وقد سبق أن ذكرنا أن توسيع نطاق السوق من شأنه الإفادة من مزايا الإنتاج التى يأتى فى مقدمتها خفض نفقة الإنتاج دون أن تخشى المشروعات العجز عن تصريف منتجاتها مما يعرقل إمكان استمرارها فى الإنتاج بنفس الطـــاقة .

وليس من شك فى أن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين دول الوحدة لايمكن أن يتم دفعة واحدة وإنما ينبغى أن يحدث تدريجيا بتخفيفها على مراحل خلال فترة انتقال حتى تصل إلى الإلغاء الكامل فى نهاية المدة المحددة حتى لاتضار المشروعات التى تنتج بنفقة أعلى من مثيلاتها فى الدول الأخرى ، خصوصاً إذا كانت فروق نفقة الإنتاج أكبر من تكلفة النقل ، ولايتأثر الاقتصاد الداخلى فى دول الاتحاد بهزة عنيفة نتيجة اختلاف مستويات الأسعار.

وبالإضافة إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد فانه يلزم أن توقع تعريفة جمركية موحدة على وارداتها من العالم الخارجى ، إذ أن اختلاف معدلات الرسوم الجمركية فى المعاملات التجارية بين كل دولة من دول الاتحاد وغيرها من الدول يؤدى إلى اضطراب اقتصادى داخل دول الاتحاد ؛ إذ يمكن أن تستورد السلع من الخارج فى دول الاتحاد ذات التعريفة المنخفضة ثم يعاد بيعها فى الدول الأخرى للاتحاد ذات التعريفة المرتفعة ، فضلا عما يحدثه هذا الوضع من آثار لاتمت إلى الاستخدام الكفء للقدرة الإنتاجية والموارد تتجلى فى حالة تصنيع المواد الأولية أونصف المصنوعة التى تستورد من الخارج ، وفى حالة اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار فى الدول ذات التعريفة المنخفضة فى المجالات يستفاد فيها من هذا الوضع .

ولايكفى فى هذا الصدد أن توجد التعريفة الجمركية بين دول الوحدة الاقتصادية وبين الدول الأخرى بل يجب أن تنسق فيما بينها سياساتها التجارية إزاء غيرها من الدول . فلايجوز لدولة من دول الاتحاد إبرام معاهدات تجارية أو اتفاقات دفع أوأن تجدد الاتفاقيات القائمة دون موافقة الدول الأخرى حتى لايؤدى عقد مثل هذه الاتفاقيات إلى القضاء على ما استهدف من إلغاء التعريفة الجمركية بين دول الوحـــدة وتوحيد تعريفتها الجمركية بالنسبة للعالم الخارجى .

٩ ــ تنظيم انتقال رؤوس الأموال والأشخاص :

ان فرض قيود على انتقال رؤوس الأموال بين دول الوحدة الاقتصادية من شأنه أن يعرقل تحقيق مزايا التكامل الاقتصادى باستخدام الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج أكفأ استخدام على مستوى جميع الدول .

وبالمثل بالنسبة لعنصر العمل باعتباره أحد عناصر الإنتاج ، إذ يجب أن تلغى القيود على انتقاله بين دول الوحدة الاقتصادية ويجب العمل على توحيد الأجور فيما بينها ، وإلغاء النظم التى تميز بين رعايا دول الاتحاد فيما يختص بالإقامة وحق مزاولة العمل والتمتع بالمزايا العمالية . وإلغاء هذه القيود على انتقال العمال من شأنه أن يقضى على عقبة عدم كفاية عنصر العمل فى بعض الدول العربية مما يؤثر فى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ، وأن يقلل من اكتظاظ عدد الأيدى العاملة فى البعض الآخر مما يساعد على القضاء على البطالة وانخفاض مستوى المعيشة ، أى بعبارة أخرى يؤدى إلى تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية المتاحة داخل الوحدة الاقتصادية العربيـــة .

غير أن هذا الانتقال فيما يتعلق برؤوس الأموال والعمال قد يقف دونه بعض العوائق منها :

١ ــ نقص المعلومات عن فرص الاستثمار والعمل مما يحتاج إلى إيجاد خدمات إعلامية للتعريف بهذه الفرص وعوائدها ومستقبلها .

٢ ــ التخوف من التعرض لمخاطر غير اقتصادية بعد أن يتم الانتقال ، مما يتطلب تقديم الضمانات الكافية للمستثمرين والعاملين .

٣ ــ قيام عوامل اجتماعية ونفسية سواء من ناحية أصحاب عناصر الإنتاج المنتقلة أو أهل البلاد المنتقلة إليها مما يستلزم التوعية للقضاء عليها .

كما يلاحظ أنه لا يمكن إطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص

أو إلغاء القيود المفروضة على انتقالهم دفعة واحد بل لابد من الأخذ بالتدرج فى ظل قواعد تنظيمية وفقاً لخطط التنمية التى يتم رسمها .

— رابعا —

عوائق التعاون الاقتصادى العربى ومقومات نجاحه

١ — عوائق التعاون الاقتصادى العربى :

إن تعثر خطوات التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية ، وبقاء المشروعات العربية المشتركة واتفاقياتها حبراً على ورق — أمر يحتاج إلى تحليل ودراسة للكشف فى غير مواربة عن أسباب هذا التعثر وانتهاج السبيل القويم للقضاء على هذه المعوقات .

ونستطيع أن نقرر فى صراحة أن هذه الأسباب يمكن إجمالها فيما يلى :

١ — البعد عن التفكير العلمى والحلول الواقعية :

إن عدم دراسة خطط التعاون العربى ومشروعاته دراسة علمية وواقعية بعيدة عن الانفعال العاطفى والحلول الارتجالية السطحية والمقترحات المظهرية يعتبر بلا نزاع هو السبب الأول لهذا التعثر .

٢ — عدم مراعاة ظروف وإمكانيات كافة الدول العربية :

ولعل هذا هو السبب فى التجاء بعض الدول المصدرة للبترول إلى تجمعات أصغر خارج نطاق الجامعة العربية .

إن قيام أى تجمع عربى يستهدف تحقيق الخير لجزء من الوطن العربى يعتبر عملا جديراً بالترحيب ، ولكن التجمع العربى المحدود لن تكون له قوة التجمع العربى الشامل .

ولكن يمكن أن يكون التجمع الصغير نواة وخطـــوة نحو تجميع أكبر .

ولعل عدم إدخال ظروف وإمكانيات كافة الدول فى الاعتبار كان سبباً فى إيجاد جومن عدم الثقة يحتاج الأمر إلى تبديده إذا أردنا للتعاون الاقتصادى نجاحـــا .

ففى مجال التعاون البترولى العربى مثلا ، يجب أن تتوفر الثقة بين الدول العربية سواء كانت منتجةللبترول أومستهلكة له أو ميسرة لعبوره فى أراضيها، فلا تشعر الدول المنتجة والمصدرة للبترول أن هناك مطمعا فى عوائد بترولها بل تعاون من أجل استثمار هذه العوائد فيما يعود بالخير على جميع الأطراف المعنية مع توفير الضمانات القوية من كافة النواحى . كما يجب أن تدرك الدول المنتجة والمصدرة للبترول أن تعاون الدول العربية الأخرى بالوقوف إلى جانبها ومدها بالإمكانيات الفنية ، وفتح أسواقها لمنتجاتها البترولية فيه فائدة لها ، وأن استثمار فائض أموالها فى الدول الشقيقة مع تقرير كافة الضمانات والحصول على نفس الفوائد ، أحجى من استثمارها فى دول أجنبية .

وإلى أن يتم إعادة جو الثقة بين جميع الدول ، يجب أن نكون عمليين غير طموحين فى مجال التعاون الاقتصادى . وخير لنا أن نخطو بالفعل خطوات قصيرة فى هذا السبيل من أن نتفق على أن نقفز قفزات واسعة دون أن نتحرك من أماكننا .

٣ ــ عدم وجود الأجهزة الفنية الفعالة على المستوى العربى :

إن من أسوأ ما ابتليت به الجهود المبذولة للتعاون العربى عدم وجود الأجهزة الفنية الفعالة التى تضم أصلح العناصر العلمية المتخصصة المؤمنة بقضية الوحدة العربية والتى تعمل على تقديم المقترحات البناءة لدعمها والسير بها إلى الأمام ، وإيجاد الحلول للمشكلات التى تعترض سبيلها على أسس تقنع جميع الدول المعنية .

٢ ــ مقومات نجاح التعاون الاقتصادى العربى :

والواقع أن نجاح التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية، والتوصل إلى

تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة يتوقف على توافر عدة عوامل نستخلصها من الدروس المستفادة من تجارب الماضى وتأتى فى مقدمتها :

١ ــ الجدية فى تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادى :

جدية الدول الأعضاء وإخلاصها فى تنفيذ ما يتم إبرامه من اتفاقيات متعلقة بالتعاون الاقتصادى وما يصدر من قرارات عن أجهزته . ومن الواجب ألا تتمسك الحكومات تمسكا غير مدرك لمقتضيات هذا التعاون بسيادتها السياسية والاقتصادية . فأى خطى جادة لإنشاء سوق مشتركة أو إقامة وحدة اقتصادية لابد وأن تتضمن بعض التنازلات فى مضمون السيادة بمعناها المطلق.

٢ ــ حسن اختيار العناصر الصالحة فى أجهزة التعاون الاقتصادى :

مراعاة اختيار العناصر الفنية الصالحة المؤمنة بالتعاون الاقتصادى فى أجهزته ومؤسساته حتى تتمكن من وضع اتفاقيات هنا للتعاون موضع التطبيق السليم من الناحية الاقتصادية ، ومن القيام بالدراسات العلمية التى تعين على ذلك ، ومن استباق الأزمات والمشكلات بإيجاد الحلول الناجعة لها ، ومن متابعة التنفيذ للتنبيه فى الوقت المناسب إلى ما يعترضه من صعوبات أو معوقات .

٣ ــ أهمية المصارحة فى القضاء على الشكوك ومعالجة المشكلات :

وجوب المصارحة فى معالجة مايقوم من مشكلات أوشكوك ، والبعد عن المسايرة الظاهرية مع خلق العقبات العملية فى التنفيذ . فالملاحظ أن كثيراً مما يتم الاتفاق عليه فى الاجتماعات والمؤتمرات العربية لايجد طريقه ميسراً فى التنفيذ لعدم الاقتناع بصحته نتيجة عدم الكشف عما يختلج فى النفوس من اعتراضات أوتحفظات .

٤ ــ دعم إيمان الشعوب بفائدة التعاون الاقتصادى :

ضرورة دعم الأجهزة الشعبية القوية على المستوى العربى حتى تعمق

الإيمان بفائدة الوحدة ، وتفند المزاعم التى تثار حولها والتى كثيراً ما تنتشر بين أفراد الإقليم العربى الواحد فتخلق النعرة الإقليمية المضادة دون أن تجد ما يدحضها . ولايمكن أن يكتب لتعاون أواتحاد اقتصادى نجاح إذا اقتصر الإيمان به على الحكام دون الجماهير .

٥ ـ العناية بانشاء المرافق والمشروعات العربية المشتركة :

ومن أهم ما يدعم الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية إنشاء المرافق ذات النفع المشترك ، والمشروعات العربية المشتركة بينها .

وتأتى فى مقدمة هذه المرافق والمشروعات ما يتعلق منها بالنقل إذ أن تقطيع أوصال الوطن العربى فى العهد الاستعمارى أدى إلى جعل خطوط اتصال أقاليمه بالدول التى كانت تستعمرها أيسروأقل تكلفة من مثيلاتها بين بقية الأقاليم العربية رغم تجاورها .

وعلى ذلك فانه يمكن أن تقوم مشروعات مشتركة للطيران ، والطرق البرية ، وخطوط الملاحة البحرية . كما يمكن مستقبلا أن تنشأ خطوط السكك الحديدية ومشروعات الرى حيث توجد الحاجة إلى مد الخطوط الحديدية ، وتجرى الأنهار فى أكثر من دولة منها .

ولعله مما يستحق الذكر أن الجامعة العربية حاولت تغطية هذا الميدان عن طريق العمل على إنشاء شركات عربية تنفذ فى المجال العربى المشروعات التى لاتستطيع الشركات الوطنية القيام بها وحدها لأسباب مالية أوفنيةأوسياسية. وقد شملت المشروعات التى أعدتها ميادين النقل الجوى بالموافقة على مشروع إنشاء « مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية » ، والملاحة البحرية باقرار اتفاقية إنشاء « الشركة العربية للملاحة البحرية » وناقلات البترول بوضع الاتفاقية المنشئة « للشركة العربية لناقلات البترول » ، فضلا عن المشروع الخاص بانشاء « شركة البوتاس العربية » بقصد استغلال أملاح البحر الميت فى الأردن .

هذا فضلا عن وجود مشروعات عربية مشتركة أخرى لازالت قيد البحث فى نطاق الجامعة العربية ، منها إنشاء شركة مشتركة للانشاءات ، وأخرى للتجارة الخارجية .

ومما يؤسف له أن جميع اتفاقيات إنشاء الشركات العربية المشتركة سالفة الذكر لم يكتب لها أن تخرج إلى حيز الوجود حتى الآن .

وقد يرجع ذلك بالنسبة إلى بعضها إلى عدم دراستها الدراسة الاقتصادية الجدية التى تبعث الثقة فى النفوس ، أوإلى التخوف من الإقدام عليها لطموحها الزائد بوصفها تجربة لم تمارس من قبل ، أو لأسباب انعدام روح التعاون الأصيل بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات .

وعلى ذلك فان نجاح المشروعات والمرافق المشتركة مستقبلا يتوقف على حسن اختيارها ، وسلامة دراستها اقتصاديا، وكفاءة إدارتها — وخاصة بالنسبة لما يبدأ به منها — حتى لاتقضى على فكرة إنشاء المشروعات العربية المشتركة .

خاتمـــة :

وأخيراً فان البلاد العربية تتوافر فيها مزية قد لاتتوافر فى بعض المناطق الأخرى التى تسعى للتكامل الاقتصادى وتتمثل فى قوة تيار الوحدة .فليس هناك عداوات أو مشكلات جذرية مماعرفته الدول الأوروبية — على سبيل المثال — خلال قرون طويلة . كما أن هناك تشابها كبيراً فى الأذواق والطباع مما ييسر التعامل بين أفرادها ، فضلا عن وحدة اللغة والتقاليد والتراث المشترك وما يتهددها به جميعا العدو المشترك ، وهو وإن كان لايجوز التعويل عليه وحده — كما ذكر لإقامة وحدةعربية شاملة — إلا أن لهمن النفع والأثر مالايستطيع أحد أن ينكره .